

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

السادة / مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" ("الشركة") عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والذي تم إعداده وفقا لإرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات ("إرشادات الإعداد") المشار إليها في خطاب البورصة المصرية للشركات المدرجة في البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، بما يتفق مع قواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) لعام ٢٠١٦ (يشار إليهما مجتمعين بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمنا الأستنتاج لتمكين الشركة فقط من الالتزام بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات وليس لغرض اخر.

مسئولية الإدارة والمسؤوليين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقا لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسؤول عن التأكد من الالتزام بالشركة بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسؤول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الاعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة ومنع واكتشاف الغش والخطأ.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، وفقا لقواعد حوكمة الشركات، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقا لقواعد حوكمة الشركات.

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (تابع)

صفحة (٢)

مسئولية مراجع الحسابات (تابع)

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقا من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم ندم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدى استنتاج تأكد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذ ككل تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقا لقواعد حوكمة الشركات.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل إستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة "عندما يكون ذلك مطلوباً" والمطابقة مع سجلات الشركة. وطبقا لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضروريا، للتأكد من الأدلة التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من المعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠٠)، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (تابع)

صفحة (٣)

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظرا لطبيعة القيود المتأصلة في عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

الاستنتاج

في ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لقواعد حوكمة الشركات.

أمور أخرى

نلفت الانتباه إلى أن هذا التقرير يتعلق بشركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" على أساس مستقل فقط ولا يشمل مجموعة شركات مستشفى كليوباترا ككل. إن استنتاجنا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

استخدام التقرير

أعد هذا التقرير متضمنا الاستنتاج أعلاه، فقط لغرض التزام الشركة بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأي غرض آخر. ونحن إلى أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مجلس إدارة شركة مستشفى كليوباترا "شركة مساهمة مصرية" عن علمنا أو لهذا التقرير أو عن الاستنتاج أعلاه.



وانل صفر
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١

القاهرة في ٢١ مارس ٢٠٢١

شركة مستشفى كليوباترا (ش.م.م.)
تقرير حوكمة الشركات المقدمة بالبورصة

بيانات عن الشركة

شركة مستشفى كليوباترا		غرض الشركة
مستشفى طبي خاص	مستشفى طبي خاص	المدة المحددة للشركة
2/6/2016	تاريخ القيد بالبورصة	القانون الخاضع له الشركة
50 قرش	لقيمة الاسمية للسهم	آخر رأس مال مرخص به
800 مليون جنية مصري	آخر رأس مال مصدر	آخر رأس مال مدفوع
1979\11\6 في 199393	اريخ القيد بالسجل التجاري	اسم مسئول الاتصال
حسن احمد فكرى - مدير قطاع التخطيط الاستراتيجي وعلاقات المستثمرين		عنوان المركز الرئيسي
39 ، 41 شارع كليوباترا - مصر الجديدة - القاهرة		أرقام التليفونات
02-24178206	أرقام الفاكس	الموقع الإلكتروني
www.Cleopatrahospitals.com		البريد الإلكتروني
ir@Cleopatrahospital.com		

الجمعية العامة للمساهمين

تشكيل الجمعية العامة

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة، ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عددا من الأصوات يجاوز 10% من مجموع الأسهم الاسمية التي يتكون منها رأسمال الشركة، وبما لا يجاوز 20% من الأسهم الممثلة في الاجتماع

نشر الإخطار بالدعوة للجمعية العامة

تنشر الشركة الإخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين قبل الاجتماع بـ 21 يوماً على الأقل، على أن لا يشملهم يوم إرسال الدعوات ويوم الاعتقاد، وعلى أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء سبعة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول.

التصويت التراكمي

بموجب اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للشركة المنعقد في 2018/12/3 تم الموافقة على التصويت التراكمي وذلك إذا تعلق القرار بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة طبقاً للضوابط المقررة بالمادة ٢٤٠ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

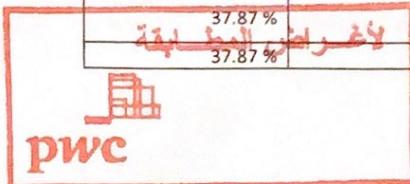
سير أعمال الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة بطريق الأصالة أو إنابة مساهم آخر عنه من غير أعضاء مجلس الإدارة ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي. على السادة المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية ان يقدموا كشف حساب للأسهم التي بحوزتهم والمودعة لدى أحد أمناء الحفظ أو شركة المقاصة والإيداع والقيد المركزي متضمناً تجميد رصيد الأسهم الموضح بكشف الحساب لغرض حضور الجمعية العامة ، وذلك قبل انعقاد الجمعية بثلاثة ايام على الأقل .
تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم، ويبين في هذا السجل ما إذا كان حضورهم بالأصالة أو بالوكالة، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات والمساهمين ويقتصر التصويت على مالكي الأسهم الاسمية فقط كما بدون حضور المساهمين من حائزي الأسهم لحاملها إن وجدت في سجل خاص بهم، ويوقع على هذا السجل مراقب الحسابات وجامعي الأصوات قبل بداية الاجتماع.
ويكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية ويجب ان يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة او عزلهم او باقامة دعوى المسؤولية عليهم، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة او عدد من المساهمين يمثل 10% من الأصوات الحاضرة على الأقل.
ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة.

نظرا للظروف الاستثنائية وتماشيا مع الاجراءات الاحترازية التي تطبيقها الدولة المصرية لمواجهة انتشار فيروس كورونا، والمعلنة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 606 لسنة 2020 الصادر بتاريخ 2020\3\19 بتعليق جميع الفعاليات التي تتضمن تجمعات كبيرة للمواطنين للحفاظ على سلامة وصحة المواطنين، وايضا توجيهات الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بضرورة الالتزام بإعداد نظام للتصويت عن بُعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامة، والقرار الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم 160 بتاريخ 2020\3\18، وانطلاقاً من شعور الشركة بالمسؤولية الوطنية والتزاماً من الشركة بالتعاون مع الدولة المصرية للحد من انتشار فيروس كورونا في جمهورية مصر العربية، سيكون الاعتقاد والحضور عن طريق الكونفرنس كول والتصويت على القرارات الكترونياً، ويعتبر الحضور عن طريق الرابط حضوراً فعلياً للسادة المساهمين والتصويت وفقاً للإجراءات المطلوبة ليتمكن المساهم من الحضور والتصويت الكترونياً

هيكل الملكية

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	المستفيد النهائي	حصة 5 % من أسهم الشركة فأكثر
37.87 %	605969377		كبر هيلنكير ال.تي.دي
37.87 %	605969377		الإجمالي



مجلس الإدارة
تشكيل مجلس الإدارة
يتألف مجلس إدارة الشركة من إحدى عشر عضو تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، ومن بينهم ستة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة .
تشكيل مجلس الإدارة

رقم	اسم العضو	(صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	أحمد عادل علي بدر الدين	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي) غير مستقل	605969377	1\6\2014	غير محددة
2	أحمد عز الدين محمود	العضو المنتدب (تنفيذي) مستقل		7\7\2015	صفته الشخصية
3	*شريف هشام محمد الخولي	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) غير مستقل	605969377	9\4\2020	كبر هيلنكير ال.بي.دي
4	عمر امين هشام عز العرب	غير تنفيذي (غير مستقل) عضو مجلس إدارة	605969377	6\4\2016	كبر هيلنكير ال.بي.دي
5	سامية بهي النبين البارودي	غير تنفيذي (غير مستقل) عضو مجلس إدارة	605969377	3\12\2018	كبر هيلنكير ال.بي.دي
6	*محمد صلاح الدين محمود رشدي	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) غير مستقل	605969377	9\4\2020	كبر هيلنكير ال.بي.دي
7	نبيل وليد محمد زكي قمحاوي	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) مستقل		7\7\2015	صفته الشخصية
8	عمر أحمد عاطف قناوي	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) مستقل		7\7\2015	صفته الشخصية
9	محمد عوض عفيفي تاج الدين	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) مستقل		9\4\2020	صفته الشخصية
10	*منال حسين عبد الرزاق المرسي	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) مستقل		9\4\2020	صفته الشخصية
11	طارق قابيل محمد عبد العزيز	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) مستقل		3\12\2018	صفته الشخصية

* علما انه تم إعادة تشكيل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 2020/4/9 وتعيين أعضاء جدد (ثلاث أعضاء) بدلا من أعضاء سابقين.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة
● المهندس / أحمد عادل علي بدر الدين

رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي
يعد المهندس / أحمد بدر الدين خبيرا في الاستثمار و إدارة الصناديق، حيث يتولى الإشراف على العديد من الاستثمارات بأسواق المنطقة. ويشغل المهندس / احمد بدر الدين حاليا منصب عضو مجلس إدارة مجموعة Clinique Taoufik. وقد شغل بدر الدين منصب المدير التنفيذي لبنك الاستثمار التابعة لمجموعة باركلير كابيتال في لندن، حيث عمل بإدارة الرعاية المالية والتمويل الائتماني.

● الدكتور/ أحمد عز الدين محمود

العضو المنتدب
انضم الدكتور/ أحمد عز الدين للشركة في يونيو 2015، حيث عمل قبل ذلك مديرا تنفيذيا بشركة جونسون أند جونسون وتمثلت مهامه في الإشراف على الشؤون الحكومية وتطوير السياسات التشغيلية بأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان، كما شغل قبل ذلك منصب العضو المنتدب لقطاع الرعاية الصحية بأسواق مصر وليبيا. وقد قام عز الدين بدور محوري في تطوير نظم الرعاية الصحية في مصر والشرق الأوسط عبر إنشاء أربعة مراكز امتياز لتدريب أكثر من 1500 أخصائي سنويا من عام 2006 حتى عام 2012. وقبل ذلك عمل الدكتور عز الدين بشركة GlaxoSmithKline حيث تولى الإشراف على خطة إدماج منطقة الشرق الأوسط في إطار عملية الدمج بين شركتي SmithKline وBeecham و Glaxo Wellcome، فضلا عن دوره في إدارة تخطيط الموارد وتقسيم المشروعات. وقبل ذلك عمل عز الدين لمدة 18 عامًا في كبرى شركات الأدوية العالمية Merck Sharp & Dohme جدير بالذكر أن الدكتور عز الدين هو الرئيس المشارك للجنة الرعاية الصحية والصناعات الدوائية بغرفة التجارة الأمريكية في مصر، كما كان عضواً باللجنة العليا لتسجيل الدواء وأجهزة التشخيص بوزارة الصحة المصرية. حصل الدكتور/ احمد عز الدين على شهادة البكالوريوس في الصيدلة من جامعة القاهرة.

● الدكتور/ محمد رشدي

عضو مجلس إدارة غير التنفيذي
شغل محمد رشدي منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بمجموعة مستشفيات كليوباترا منذ أبريل عام 2020، كما يشغل رشدي منصب رئيس مجموعة أمون آمون للأدوية بمنطقة الشرق الأوسط. يحظى رشدي بخبرة أكثر من 39 عامًا في القطاع الدوائي، حيث شغل عدة مناصب من بينها رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أمون للأدوية في مصر في الفترة ما بين ديسمبر 2012 وديسمبر 2017. وقبل ذلك، شغل رشدي منصب الرئيس التنفيذي لشركة فيزر الشرق الأوسط، والذي أشرف من خلال عام أنشطة الشركة في 14 دولة بالمنطقة. محمد رشدي حاصل على درجة الماجستير في علم الأدوية، بالإضافة إلى بكالوريوس في إدارة الأعمال.

● الدكتور / محمد عوض عفيفي تاج الدين

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل
شغل الدكتور/ محمد عوض تاج الدين منصب وزير الصحة المصري لمدة ثلاث سنوات من مارس 2002 حتى ديسمبر 2005، وذلك بعد أن شغل منصب رئيس جامعة عين شمس لمدة عام ونائب رئيس الجامعة ذاتها لمدة أربع سنوات. حصل الدكتور / محمد عوض تاج الدين على شهادة البكالوريوس في الطب، بالإضافة إلى دبلوما في الطب الباطني وأخرى في أمراض الرئة، فضلاً عن حصوله على الدكتوراه من جامعة عين شمس، وهو أستاذ استشاري في طب الرئة.

● الاستاذ / نبيل وليد محمد زكي قمحاوي

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل
يحظى الاستاذ / نبيل قمحاوي بخبرة عملية واسعة تروى على 40 عامًا من العمل بمجالات الخدمات الاستشارية والمراجعة في العديد من القطاعات الاقتصادية بأسواق أوروبا والشرق الأوسط حيث شغل سابقاً منصب الشريك الإداري لشركة إيرنست أند يونج في مصر بعد اندماجها مع مكتب آرثر أندرسون والتي شغل بها أيضاً نفس المنصب. حصل القمحاوي على بكالوريوس التجارة شعبة محاسبة من جامعة عين شمس، وهو عضو بمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

● اللواء / عمر أحمد عاطف قناوي

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل
انضم السيد عمر قناوي للشركة في عام 2015، حيث شغل قبل ذلك منصب نائب رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية. وتخرج عمر قناوي من الكلية الحربية.

● الدكتور/ شريف الخولي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
يشغل الدكتور شريف الخولي منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بشركة مستشفيات كليوباترا منذ أبريل عام 2020. ويشغل الخولي أيضاً منصب الشريك والمدير الإقليمي لشركة "أكتيس" للاستثمار المباشر، حيث لعب دوراً محورياً منذ انضمامه للشركة عام 2004 في قيادة وتنفيذ مختلف الصفقات وإدارة الامتيازات وعمليات التخرج بمنطقة شمال أفريقيا، ومن بينها شركة إيديتا للصناعات الغذائية، وشركة Emerging Markets Knowledge Holdings وشركة الرعيدي الميزان، ومجموعة مومن للأغذية، وأوراسكوم نيليكوم الجزائر، بالإضافة إلى مشاركته في إطلاق شركة "ليكلاباور" للطاقة المتجددة في مصر وأفريقيا.



• المهندس / طارق قابيل محمد عبد العزيز
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل

شغل المهندس / طارق قابيل منصب وزير سابق للصناعة والتجارة في مصر، كما شغل سابقاً مناصب قيادية في شركة PepsiCo لمدة 18 عامًا ، وكان آخرها رئيس شركة PepsiCo الدولية للشرق الأوسط وأفريقيا (MEA) للمشروبات والوجبات الخفيفة والرئيس والمدير التنفيذي لشركة MEA وجنوب شرق آسيا لشركة Intl Dairy and Juice Co. joint بين PepsiCo شركة المراعي ، وانضم إلى شركة PepsiCo كمدير فني لمصر وشمال إفريقيا في عام 1994 ومن ثم منح نائب الرئيس لشمال شرق إفريقيا في عام 1997. وفي عام 1999 ، شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المشروبات التي تم شراؤها حديثاً في مصر، وفي عام 2002 تم توسيع دور طارق ليشمل دول الامتياز في شمال إفريقيا وأعمال الوجبات الخفيفة. في العام التالي تمت ترقيته إلى المدير العام لشمال إفريقيا ، في يونيو 2006 ، تم تعيينه نائباً لعمليات شركة طيران الشرق الأوسط. تمت ترقيته مرة أخرى إلى منصب رئيس لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في عام 2007

• الأستاذ / عمر امين هشام عز العرب
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي

يحظى الأستاذ / عمر عز العرب بخبرة هائلة تتجاوز 10 سنوات من العمل في مجالات الاستثمار المباشر وترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية بأسواق أوروبا والشرق الأوسط، تركيزاً على مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية تشمل النفط والغاز والرعاية الصحية والتعليم والسلع الاستهلاكية سريعة الدوران، عمل عز العرب بشركة JP Morgan في لندن ضمن فريق الدمج والاستحواذ في قطاع الموارد الطبيعية (Natural Resources Group)، حيث اشترك في تنفيذ مجموعة كبرى من الصفقات الاستثمارية تزيد قيمتها الإجمالية على 15 مليار دولار. حصل عز الدين على بكالوريوس دراسات القانون وعلوم إدارة الأعمال من جامعة Warwick بالمملكة المتحدة.

• الدكتورة/ منال حسين عبد الرازق
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، مستقل

شغل الدكتورة منال حسين عبد الرازق منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بمجموعة مستشفيات كليوباترا منذ أبريل عام 2020، وهي أيضاً رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة New City Housing & Development أو "أوراسكوم للإسكان التعاوني" سابقاً منذ يونيو 2018. وتحظى عبد الرازق بخبرة 23 عامًا من العمل في القطاع الحكومي، حيث شغلت منصب نائب وزير التجارة ونائب وزير المالية لمدة سبع سنوات. حصلت عبد الرازق على بكالوريوس الإعلام مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام 1986، إلى جانب درجة الماجستير في الإدارة العامة من نفس الجامعة في عام 2000. كما حصلت عبد الرازق على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف في الإدارة العامة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. تجدر الإشارة إلى أن عبد الرازق قد فازت بجائزة فرانك ويزنر للتميز العلمي في يونيو 2001 عن عملها المميز لنيل درجة الماجستير.

• الأستاذة / سامية بهي الدين البارودي
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، غير مستقل

تحظى الأستاذة / سامية البارودي بخبرات عديدة في مجال الاستثمار وإدارة الصناديق واستشارات إدارة الأعمال وحاصلة علي ماجستير علوم الادارة والهندسة و بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ستانفورد.

دور مجلس الإدارة ومسئوليته

تتعقد اجتماعات مجلس الإدارة بحضور الأعضاء بحد ادنى ستة اعضاء على الاقل وقد يحضر احد الاعضاء عن طريق ال Conference Call ويتم الثبات ذلك في محضر مجلس الادارة لاستيفاء كافة الشروط القانونية لصحة انعقاد الاجتماع .

يقوم مجلس الإدارة بدور مهم وحاسم في وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تنظم سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب اتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أداؤهم وتصرفاتهم. وحيث أن مجلس إدارة الشركة هو الذي يتولى إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة، فإن المسؤولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله، ويتم مساءلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة التالي:

وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث، وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب. ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف. وضع خطة تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة تتضمن فكر وثقافة الحوكمة ومهام عمل المجلس ولجانه وأية موضوعات أخرى يراها المجلس هامة لأعضائه. تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضاءه أو لجانه أو غيرهم، وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض، ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية، ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة. اعتماد القوائم المالية السنوية وبيع السنوية للشركة. كما يتولى المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة في ختام السنة المالية، وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة

بعد رئيس مجلس الإدارة المسئول الأول عن حسن أداء المجلس بشكل عام، ويقع على عاتقه مسؤولية إرشاد وتوجيه المجلس وضمان فعالية أدائه. ومن أبرز مهامه على الأقل ما يلي:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناء على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح
- الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا للشركة
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس
- مسئوليات عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي
- يعتلي العضو المنتدب قمة الإدارة التنفيذية العليا للشركة، وقد تحددت مسؤولياته ومهامه في ضوء الصلاحيات الممنوحة له من مجلس الإدارة وفقاً لما يلي:
- تنفيذ الاستراتيجية وخطة الشركة السنوية الموضوعة والمعتمدة من مجلس الإدارة



- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة ومتابعة الأداء لجميع الأقسام، والتأكد من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضاء العملاء عن الشركة
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أداءها، وكذلك تقرير الحوكمة، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة
- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة
- دور أمين سر مجلس الإدارة
- يعتبر أمين سر مجلس الإدارة من المناصب الحيوية والمؤثرة في الشركة، ولا يقتصر دور أمين السر على تدوين محاضر الاجتماعات فحسب، بل يتجاوز ذلك ليمتد لتكوين رابطة مستمرة بين أعضاء المجلس ببعض وبينهم وبين إدارة الشركة، وأيضاً يكون مصدراً للمعلومات التي يطلبونها.
- أمين السر حالياً هو هيثم نابل ويشغل منصب رئيس القطاع القانوني للشركة حيث يلعب دور المحرك والوسيط بين أعضاء المجلس والإدارة العليا للشركة ومن ضمن مهامه على سبيل المثال ما يلي:
- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والنفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على دراية بأهم ما قد يستحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في أنشطة الشركة أو في الإطار القانوني الخاضعة له، وذلك في حدود مسئولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات

لجان مجلس الإدارة تشكيل اللجان

إسم العضو	إسم اللجنة				المصوب في اللجنة
	لجنة المراجعة	لجنة الترشيحات	لجنة المكافآت	لجنة المخاطر	
1 أحمد عادل علي بدر الدين			X		رئيس
2 عمر أمين هشام عز العرب			X		عضو
3 نبيل وليد محمد زكي قمحاوي	X		X		رئيس لجنة المراجعة و عضو باللجان الأخرى
4 محمد عوض عفيفي تاج الدين			X		رئيس
5 طارق قابيل محمد عبد العزيز قابيل	X				عضو
6 أحمد عز الدين محمود عبد العال			X		عضو
7 شريف هشام محمد الخولي			X		عضو
8 سامية يحيى الدين البارودي	X				عضو
9 محمد صلاح الدين محمود رشدي				X	عضو

تتعد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وفقاً لللائحة التي اعتمدها من مجلس الإدارة، تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة المجلس عليها والمعاملة المالية لها. وتلتزم اللجنة بإحاطة المجلس علماً بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفاافية مطلقة. ويقوم المجلس بمتابعة عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال المستندة إليها، حيث أن اللجان ليست وسيلة لكي يتصل المجلس من مسئولياته أو ينقلها إلى جهة أخرى، بل هو المسئول عن أداء تلك اللجان وأداء الشركة ككل.

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

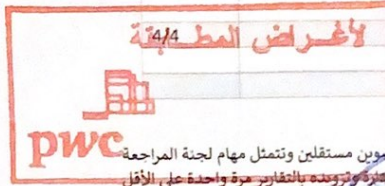
جدول متابعة حضور أعضاء المجلس والاجتماعات الجمعية العامة

مسلسل	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المكافآت والترشيحات	لجنة الجودة
1	أحمد عادل علي بدر الدين	6/6	2/2		
2	أحمد عز الدين محمود	6/6			4/3
3	شريف هشام محمد الخولي	5/6			
4	عمر أمين هشام عز العرب	6/6	2/2		
5	سامية يحيى الدين البارودي	6/6	13/13		
6	محمد صلاح الدين محمود رشدي	6/4			4/0
7	نبيل وليد محمد زكي قمحاوي	6/6	13/9	2/2	
8	عمر أحمد عاطف قناوي	6/6			
9	محمد عوض عفيفي تاج الدين	6/6			
10	منال حسين عبد الرازق المرسي	5/6			
11	طارق قابيل محمد عبد العزيز	6/6	13/9		

لجنة المراجعة

قامت الشركة ممثلة في مجلس الإدارة بتشكيل لجنة مراجعة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من ذوي الخبرة والكفاءة، ومنهم عضوين مستقلين وتمثل مهام لجنة المراجعة في التأكد من التزام إدارة الشركة بتنفيذ توصيات مراجع الحسابات والهيئة العامة للرقابة المالية، إلى جانب الاجتماع بمجلس الإدارة وتقديم التقارير مرة واحدة على الأقل بصورة ربع سنوية وتتضمن مهام لجنة المراجعة ما يلي:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة وإعداد تقرير عن رأيها وتوصياتها بشأنه
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها



- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وتحديد مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أعضائهم من الجمعية العامة العادية للشركة
- الإطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظاتها عليها
- دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية والأخرى الواردة في خطاب الإدارة الوارد من مراقب الحسابات ومتابعة ما تم بشأنها
- التأكد من التزام الشركة باتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية طبقاً للتقارير المرفوعة إليها من إدارة الالتزام أو غيرها من الإدارات المعنية
- الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها
- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية
- تنفيذ ومتابعة أي أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة

لجنة مراقبة الجودة

تمثل مهام لجنة مراقبة الجودة في تطوير وتنفيذ برامج مراقبة الجودة بالمجموعة، وتتضمن مسئوليات اللجنة مراقبة مؤشرات الأداء وتقديم التوصيات المتعلقة بالخطوات الاستراتيجية التي تتخذها المجموعة بهدف تطوير خدماتها، برئاسة الدكتور / محمد عوض تاج الدين.

لجنة الترشيحات والمكافآت

لجنة الترشيحات والمكافآت هي اللجنة المسؤولة عن تقديم التوصيات المتعلقة بمكافآت الإدارة العليا، بالإضافة إلى مراجعة خطة المكافآت والملاوات التي تتبناها المجموعة وتطوير خطط التعاقب الوظيفي. يقوم أحمد عادل بدر الدين برئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت، وبشغل عضويتها وعمر عز العرب ونبيل وليد قمحواي وشريف هشام محمد الخولي.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تعد بواسطة الإدارات المعنية بالشركة وتعتمد من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن هذا النظام يقوم بتحديد الاختصاصات والفصل التام بين المسئوليات والمهام حيث يتم مراعاة ذلك عند إعداد الهيكل التنظيمي للشركة، وقد قامت الشركة بتعيين مكتب متخصص لفحص نظم الرقابة ضمن نطاق المراجعة الداخلية وتقوم الإدارة بدراسة نتائج هذا التقييم للتطوير بهدف الوصول إلى أفضل التطبيقات. ومن ضمن أهداف نظام الرقابة الداخلية بالشركة على سبيل المثال ما يلي:

- تحقيق الفصل التام بين مسئوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة
- ضمان دقة وجودة المعلومات، بحيث توفر سواء للشركة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة
- حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وبنفس الجودة
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي
- ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لمختلف تعليمات وقواعد الحوكمة

إدارة المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي الغرض منه إضافة القيمة وتحسين أداء عمليات الشركة بما يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال تبني أسلوب منهجي ومنظم يهدف إلى تقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة، والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات والأنشطة التنفيذية والمالية والقانونية.

رئيس إدارة المراجعة يخضع بالتبعية الفنية إلى لجنة المراجعة، بينما يتبع إدارياً العضو المنتدب للشركة. ويتم تعيين وعزل رئيس إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بناء على توصية من لجنة المراجعة، ويقوم العضو المنتدب على إثرها بإصدار قرار بذلك، ولا يجوز تغيير معاملته المالية أو أي مزايا أخرى يحصل عليها دون الرجوع إلى لجنة المراجعة.

قامت لجنة المراجعة بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية، ويتم رفع ذلك لمجلس إدارة الشركة لاعتماده، كما يقوم رئيس إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي على الأقل إلى لجنة المراجعة يوضح به نتائج أعماله.

ويحظى رئيس إدارة المراجعة الداخلية بكافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه، كما يجب إمداد إدارة المراجعة الداخلية بالوسائل والأدوات والتجهيزات اللازمة للقيام بعملها بكفاءة وذلك في إطار التزام الشركة بتشجيع ودعم استقلالية المراجعين الداخليين من خلال توفير قنوات الاتصال المباشر بينها وبين المجلس ولجانته، مع التأكد من سهولة حصول العاملين بإدارة المراجعة الداخلية على التقارير والمعلومات الهامة المتعلقة بقطاعات الشركة.

ومن أهم المسئوليات التي تقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها
- تقييم مدى التزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات العمل والسياسات الموضوعية بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى
- تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعية ومدى تناسبها مع تطورات العمل والسوق
- متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة سنوية لمراجعة كافة قطاعات الشركة بعد اعتمادها من لجنة المراجعة وتشمل هذه الخطط / الإجراءات: تقديم تقارير وتوصيات للإدارة العليا عن مدى التزام كافة القطاعات بالسياسات المعتمدة مع وضع خطط عمل تصحيحية من كل قطاع ومتابعة تلك الخطط وتنفيذها، وذلك للتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة.

إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة وضع استراتيجية تحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة وكيفية التعامل معها، وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى الشركة، علماً بأن مجلس الإدارة مسئول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وحجمها والسوق التي تعمل به.

الأغراض المطابقة

مراقب الحسابات
تقوم الجمعية العامة بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة، بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة، ويكون قرار تعيينه وتقديمه من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة. ويتم تعيين مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، بغض عن ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.



تراعي الشركة أن يكون مراقب الحسابات مستقل تماماً عنها وعن أعضاء مجلس إدارتها، فلا يكون مثلاً مساهماً فيها أو عضواً في مجلس إدارتها، أو مرتبطاً بحركة مالية أو أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها العليا حتى الدرجة الثانية، أو أن يقوم بصفة دائمة بأي عمل في أو إداري أو استشاري فيها، ويجب أن يكون مهتماً فنياً بما من أوجه نشاط الشركة وأن يكون عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة. ولا يجوز أن يتعاقد مجلس الإدارة مع مراقب حسابات الشركة لأداء أعمال إضافية غير مرتبطة بعمله كمراقب حساباتها بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا بعد أخذ موافقة لجنة المراجعة، وبشرط ألا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال المحظور على مراقب الحسابات القيام بها. ويجب أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة وحجم العمل المطلوب. وعلى لجنة المراجعة عند النظر في الموافقة على أداء مراقب الحسابات للأعمال الإضافية وتحديد أتعابه عنها أن تراعي عدم تأثير ذلك على استقلاليته، مع ضرورة الإفصاح عن ذلك في الجمعية العامة للمساهمين وفي التقرير السنوي.

الإفصاح والشفافية

يمثل توافر المعلومات ركيزة أساسية من ركائز عملية صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة وتقييم مصداقية الشركة مع من تتعامل معهم، لذلك تمتاز الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركة باعتبارها أداة فعالة لتعزيز ثقة المستثمرين وتحقق العدالة والحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح مما يدعم مناخ الاستثمار والاقتصاد ككل. والإفصاح يعني إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن الشركة والتي تهم المستثمرين والأطراف ذات الصلة وكافة أطراف مجتمع الاستثمار، ووضعها في متناول تلك الأطراف بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة. أما الشفافية فمفهومها أشمل بحيث أنها توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات من أجل تيسير اتخاذ القرارات. تلتزم الشركة بأن تكون المعلومات المفضحة عنها دورية وموثقة وذات مصداقية وقابلة للقياس والمقارنة، وأن تقدم في الوقت المناسب وتكون واضحة وغير مضللة للمستخدمين، وأن تقدم للكافة في ذات الوقت من خلال قنوات الإفصاح المتاحة المختلفة. كما تلتزم بالإفصاح الفوري عن كافة الأحداث الجوهرية فور حدوثها. وفي جميع الأحوال يجب أن يؤخذ في الاعتبار ألا يؤثر الإفصاح على الوضع التنافسي للشركة في الأسواق التي تعمل فيها.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تلتزم الشركة بالإفصاح من خلال الوسائل المختلفة عن المعلومات المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل قوائمها المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح. وتلتزم الشركة أيضاً بالإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرقبين، ومنها المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعتها ونشاطها وخططها واستراتيجيتها المستقبلية، وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين والكفاءات الإدارية بالشركة والسير الذاتية لهم وكذلك نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها، وهيكمل الملكية بالشركة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة. كما تحرص الشركة على الإفصاح عن المخاطر التي قد تواجهها وسبل مواجهتها، وتغيير سياسة الاستثمار، بالإضافة إلى تقرير مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات بما يحقق لها أفضل معدلات استدامة ممكنة على المدى الطويل.

تقرير الاستدامة

تقوم الشركة بإصدار تقارير سنوية عن الاستدامة، من خلال الموقع الإلكتروني للشركة والذي يشمل على إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ مثل: استخدام المياه؛ استهلاك الطاقة؛ إجمالي المخلفات الطبية؛ نسبة تمثيل المرأة في إجمالي فريق العمل؛ نسبة تمثيل المرأة في المناصب الإدارية؛ عدد الساعات التدريبية.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

انطلاقاً من مبادئ الشركة واستراتيجيتها في تطوير الكفاءات البشرية والعمل على تنمية قدراتهم وإمكانياتهم من أجل تحقيق أهداف الأفراد والشركة، وعملاً على دعم وتطوير المسارات الوظيفية للسادة العاملين، فإن إدارة الشركة تقوم بتطوير الكوادر الواعدة والعمل على تطويرها لتكون النواة للإدارات المستقبلية المؤهلة لقيادة الشركة، وجاري تطوير سياسة معتمدة لتتابع السلطة

سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

في ضوء مجهودات الدولة ووزارة الصحة والسكان لتحسين منظومة الرعاية الصحية بجمهورية مصر العربية وإطلاق المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع القومي للتأمين الصحي وإيماناً بدور الشركة الإيجابي في خدمة المجتمع من خلال رؤيتها لتوفير الرعاية الصحية المميزة للمريض المصري ودعمًا لمجهودات الدولة في توفير رعاية صحية بجودة عالية للمرضى بجمهورية مصر العربية، قامت الشركة في عام 2019 و 2020 بتدريب الكوادر البشرية لمنظومة التأمين الصحي بمحافظة بورسعيد، واستمراراً لمجهوداتها قامت الشركة في عام 2020 بتقديم مبادرة جديدة من خلال دعمها المباشر في الغنصر التكنولوجي للتطوير في الخدمات الطبية المقدمة عن طريق توقيع بروتوكول للتعاون بين وزارة الصحة والسكان والشركة وطبقاً لاحتياجات برنامج التأمين الصحي الشامل من خلال تقديم استشارات طبية مجانية عن بعد لقاطني محافظات المرحلة الأولى من مشروع التأمين الصحي الشامل، وجاري تطوير سياسة معتمدة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

المخالفات والأحكام والغرامات المفروضة على الشركة خلال عام 2020

مسلل	التأخر في موافاه الهيئة العامه للرقابة الماليه بالقوائم الماليه عن الفترة المنتهية في 30 يونيو 2020	المخالفة	المبلغ
1	التأخر في موافاه الهيئة العامه للرقابة الماليه بالقوائم الماليه عن الفترة المنتهية في 30 يونيو 2020		40.000 جـم
2	التأخر في موافاه الهيئة العامه للرقابة الماليه بالقوائم الماليه عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020		12.000 جـم

لأغراض المطابقة
40.000 جـم
12.000 جـم

إدارة علاقات المستثمرين

تعد إدارة علاقات المستثمرين إحدى الإدارات الرئيسية ذات التأثير الفعال على آليات لتطبيق مبادئ ونظم الحوكمة بالشركة، حيث أنها تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرقبين، وفتح قنوات الاتصال بذوي العلاقة بسوق المال والاستثمار، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على سبيل:

- رؤية المستثمرين لأداء الحالي للشركة وتوقعاتهم للأداء المستقبلي
- تحقيق السيولة المناسبة لتداول أسهم الشركة في البورصة
- خفض تكلفة التمويل على المدى الطويل
- تعزيز ثقة المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصالح، وكذلك الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة



ويشارك رئيس علاقات المستثمرين في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتحديات المساهمين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة.

وإدارة علاقات المستثمرين تتبع الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وتقدم تقاريرها الدورية له، وذلك إيماناً من الشركة بأهمية دورها والفوائد التي تجنيها منها. وتحرص الشركة على فهم ومساندة هذه الإدارة لتكون أداة تواصل فعالة مع المساهمين وأصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة لضمان حصولها على نصيبها من اهتمام ومتابعة السوق. ويلتزم رئيس علاقات المستثمرين بحضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة، كما يتم دعوته لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وذلك للتعرف على الأمور الداخلية للشركة وتوجهاتها الاستراتيجية. كما يجب عليه أن ينظم الاجتماعات والزيارات للمستثمرين الحاليين والمرتبطين للتعرف على الشركة وإدارتها العليا وتفاصيل أنشطتها وأدائها، ويراعى في رئيس علاقات المستثمرين أن يكون لديه دراية كاملة عن الشركة وموقفها المالي وأن يكون قادرًا على الرد على أسئلة واستفسارات المستثمرين ومعرفة القرارات التي يكون لها تأثير على نتائج الأعمال، وكذلك معرفة ما يمكن الإفصاح عنه وما هو غير مصرح بالإفصاح عنه من خلال تطبيقه للقواعد المنظمة للإفصاح والشفافية في السوق. ولعل من أبرز مهام وظيفة علاقات المستثمرين ما يلي:

- وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مجلس الإدارة
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير الصحفية، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتبطين
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يعد التقرير السنوي من أهم مصادر المعلومات للمستثمر الحالي والمرتبك عن الشركة ونشاطها وموقفها المالي، وهو بمثابة تقرير من إدارة الشركة لكافة المهتمين بها عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما تهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة. وتلتزم الشركة بإصدار تقرير سنوي يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتبطين وأصحاب المصالح الآخرين. وترعى الشركة أن تتسم لغة التقرير السنوي بالوضوح والسهولة حتى يتمكن القارئ العادي من فهمها. ويحتوي التقرير السنوي على ما يلي على الأقل:

- كلمة رئيس مجلس الإدارة وأو العضو المنتدب
- رؤية الشركة ورسالتها وقيمها الرئيسية
- استراتيجية الشركة
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها
- هيكل الملكية
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة
- تحليل السوق الذي تعمل به الشركة
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية
- تحليل المركز المالي للشركة
- تقرير عن الحوكمة
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة

تقرير مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بإصدار تقرير سنوي للعرض على الجمعية العامة والجهات الرقابية، ويكون موجهاً من رئيس المجلس إلى المساهمين على أن يتضمن على الأقل ما يلي:

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية
- الإنجازات الرئيسية للشركة أثناء السنة
- استراتيجية الشركة
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاده
- متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة
- ما تم بشأن عقود المعاوضة المبرمة في العام السابق وكذلك عقود المعاوضة المعروضة للعام التالي
- ما اتخذ من إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل جهات رقابية أو قضائية

تقرير الإفصاح

وهو تقرير ربع سنوي يعد من قبل إدارة الشركة بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها، ويضم على الأقل ما يلي:

- بيانات الاتصال بالشركة
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة
- هيكل المساهمين الإجمالي موضعاً به الأسهم حرة التداول
- تفاصيل أسهم الخزانة لدى الشركة



- التفريغات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الموقع الإلكتروني

تمتلك الشركة موقعها على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية ليتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم. وتحرص الشركة على تحديث المعلومات المنشورة بشكل مستمر وإتاحة إمكانية التواصل مع الشركة بسهولة مع الالتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي تلقاها الشركة من خلاله، علماً بأن الموقع الإلكتروني للشركة يتضمن الآتي:

- نبذة عن الشركة ورؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها
- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا
- معلومات عن نشاط الشركة ومنتجاتها ونطاق عملها
- التقارير السنوية للشركة
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية المقارنة بفترة سابقة
- صفحات علاقات المستثمرين وكيفية الاتصال المباشر بها
- سياسة الحوكمة التي تتبناها الشركة
- سياسة المسؤولية الاجتماعية
- آلية تلقي مقترحات وشكاوى العملاء
- عنوان وبيانات الاتصال بالشركة وفروعها

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدى الشركة سياسة خاصة بميثاق الأخلاق والسلوك المهني التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل الشركة. ويحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالشركة إتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية الشركة ونزاهة العاملين بها، بما يضمن حقوق مساهميهيها وكافة المتعاملين معها. ويجب أن يلتزم بهذا الميثاق كافة العاملين بالشركة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تتوافر لدى الشركة سياسة تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة أو المتعاملين معها بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبادئ المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة الشركة المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالشركة وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخلين والاطراف ذات العلاقة والاطراف المرتبطة

تتبع الشركة النظم والقواعد التي تحظر على أي من أعضاء مجلس الإدارة او المديرين التنفيذيين او الموظفين بالشركة امتلاك او التداول على اسهم الشركة بالمورصة المصرية كما تتبع الشركة الممارسات اللازمة لأحكام الرقابة على المعلومات الداخلية والاحداث الجوهرية

متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة
لا يوجد تعاملات للداخلين على أسهم الشركة



رئيس مجلس الإدارة
المهندس / أحمد عادل على بدر الدين

(Handwritten signature)

